الأمم المتحدة

A/ES-10/987–S/2024/290

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
5 April 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 4 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لقد انقضت 10 أيام منذ اتخاذ مجلس الأمن قراره 2728 (2024) الذي طالب فيه بوقفٍ فوري لإطلاق النار في قطاع غزة. ويوشك شهر رمضان المبارك على الانتهاء في حين لا تزال إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مستمرةً في الحرب الوحشية التي تشنها على الشعب الفلسطيني في ازدراء صارخ لمطالب المجلس.

وانقضت، علاوة على ذلك، سبعة أيام منذ أن قامت محكمة العدل الدولية في 28 آذار/مارس بتعديل الأمر الذي أصدرته في 26 كانون الثاني/يناير، استجابةً منها للطلب العاجل الذي قدمته جنوب أفريقيا ملتمسةً الإشارة بتدابير تحفظية إضافية في ضوء عدم امتثال إسرائيل للأمر المذكور وما نتج عن ذلك من تدهور كبير في الوضع، وقد أعادت المحكمةُ تأكيدَ الأمر الأولي الذي أصدرته وأمرت إسرائيل بإجماع الآراء بأن تقوم، في جملة أمور، بـ "اتخاذ جميع التدابير اللازمة والفعالة لكفالة توفير جميع الجهات المعنية الخدماتِ الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها للفلسطينيين في جميع أنحاء غزة على نطاق واسع ودون عوائق أو تأخير، بما يشمل الغذاء والماء والكهرباء والوقود والمأوى والملبس ومتطلباتِ النظافة الصحية والصرف الصحي، فضلا عن اللوازم الطبية والرعاية الطبية، في إطارٍ من التعاون الكامل مع الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق زيادة الطاقة الاستيعابية لنقاط العبور البرية وعددها".

والمحكمة، إذ لاحظت أن "المجاعة لم تعد مجرد خطر يواجهه الفلسطينيون في غزة ... ولكنها أصبحت واقعا يعيشونه بالفعل" واعتبرت أن المستويات غير المسبوقة من انعدام الأمن الغذائي والمخاطر المتزايدة التي تنذر بتفشي الأوبئة تشكّل "أوضاعاً خطيرة بشكل استثنائي" وإذ أشارت إلى أنه، منذ صدر أمرُها المؤرخ 26 كانون الثاني/يناير، قُتل أكثر من 600 6 فلسطيني آخر وأُصيب 000 11 غيرهم بجروح،

الرجاء إعادة استعمال الورق

أمَرت إسرائيل أيضاً بأن "تضمن بأثر فوري عدم ارتكاب جيشها أعمالاً تمثل انتهاكاً لأيّ من حقوق الفلسطينيين في غزة بوصفهم جماعةً مشمولة بالحماية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، بما في ذلك عن طريق منعه بأي سبيل من السبل إيصالَ المساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها".

وبالرغم من هذا كله، تستمر قوات الاحتلال الإسرائيلية بصورة منهجية، وبتوجيهات من أعلى المستويات في حكومة إسرائيل وجيشها، في الاعتداء على الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين – حيث يتجاوز عدد الضحايا الآن 000 33 فلسطيني قُتلوا و 577 75 أُصيبوا بجروح – وفي مهاجمة وتدمير المنازل والملاجئ والمستشفيات؛ وحصارُها القاتل لمستشفى الشفاء هو آخر ما ارتكبته من فظائع وأشدها هولا.

كما تستمر إسرائيل، على الرغم من التزاماتها بموجب الميثاق وأوامر محكمة العدل الدولية الملزِمة وفي انتهاكٍ صارخ لهما، في عرقلة وصول المساعدات الإنسانية ومهاجمة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وقوافل المعونة، مما يؤدي حرفياً إلى تدمير سبل البقاء على قيد الحياة في غزة. وقد كان الهجوم المتعمد، الذي شنته في 2 نيسان/أبريل وأسفر عن مقتل عددٍ من العاملين في المجال الإنساني المنتسبين إلى منظمة "المطبخ المركزي العالمي" أثناء إيصالهم الغذاء للمدنيين الفلسطينيين المتضورين جوعا، هو آخر هذه الحوادث المروّعة.

وتستمر إسرائيل كذلك في رفض التعاون مع الأمم المتحدة، إذ تتمادى في حملتها التشهيرية التي تشنها لتشويه سمعة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وفي محاولاتها لتعطيل عمل الوكالة وتفكيكها، وهي التي تشكّل العمود الفقري لعمليات الأمم المتحدة الإنسانية في غزة، فتحرم السكانَ من المساعدات التي هم في أمس الحاجة إليها وتحبط الجهود الرامية إلى معالجة انعدام الأمن الغذائي الحاد الناتج عن استخدام إسرائيل للتجويع كأسلوب من أساليب الحرب، وهو ما تسبب بالفعل في وفاة أكثر من 30 مدنيا، من بينهم أطفال، وفي تسريع انتشار سوء التغذية والمرض.

وتتمادى إسرائيل في انتهاكاتها لقرار المجلس 2728 (2024) ولأوامر التدابير التحفظية الصادرة عن محكمة العدل الدولية، وتتصرف كما لو أن المجلس والمحكمة لم يتكلما قط وكما لو كان الاثنان غير ذوي سلطة وليست لقراراتهما قوة ملزِمة.

وترتكب إسرائيل جرائم الانتهاكات هذه بشكل متعمد وغاشم، واثقةً من أنها لن تواجه أبدا عواقب جرائمها الشنيعة. وهي، عندما تلقى الإدانة الدولية، تعمَد إلى تشويه وتحريف الحقائق بشكل وقح وتختلق الأكاذيب الصارخة بشأن نواياها وأفعالها، مثلما فعلت بشأن ضرباتها الصاروخية التي استهدفت قافلةً لمنظمة "المطبخ المركزي العالمي" في دير البلح، كانت تحمل علامات تعريفية واضحة، والتي أسفرت عن مقتل سبعة من العاملين في المجال الإنساني – هم مواطن فلسطيني، ومواطنة أسترالية، وثلاثة مواطنين بريطانيين، ومواطن بولندي، ومواطن أمريكي كندي – كانوا قد انتهوا للتو من تسليم أكثر من 100 طن من المعونة الغذائية.

والحقيقة هي أن إسرائيل لم تترك حكماً من أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أريد به حماية المدنيين إلا وانتهكته. وهي تشن حرباً على الشعب الفلسطيني: حرب تجويع وحشية، وحرب تهجير وإفقار، وحرب على الرعاية الصحية، وحرب على العاملين في المجال الإنساني، وحرب على الأونروا وعلى الأمم المتحدة ككل، وحرب على القانون الدولي، بل وحرب على الإنسانية. وهذه الحرب يجب وقفها.

إن العالم لا يمكن أن يقف مكتوف الأيدي بينما تستمر إسرائيل في مساعيها إلى محو الشعب الفلسطيني من الوجود، إما بقتله – باستخدام جميع أشكال الأسلحة الفتاكة وبتجويعه وإمراضه – أو بترحيله قسرا من أرضه. ولا يمكن أن يقف متفرجاً بينما تدوس إسرائيل على القانون الدولي، حيث تتجاهل القانون وتستهزئ به وتحرّفه لتبرير جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ترتكبها في فلسطين المحتلة[1].

ومع هذا لا يزال يُسمَح لها بالقيام بذلك، من جانب أولئك الذين يرفضون تحميلها عواقب ما ارتكبته من انتهاكات وأولئك الذين يواصلون تزويدها بالأسلحة والدعم، مما يمكّنها من ارتكاب المزيد من الجرائم بل ويزيدها جرأة على ارتكابها. لقد حان الوقت لإنهاء التواطؤ والسعي لتحقيق المساءلة من أجل وقف هذا الاستهزاء بالعدالة.

ويجب على مجلس الأمن، أولا وقبل كل شيء، أن يحمِّل إسرائيل المسؤولية عن انتهاكاتها الجسيمة. ولا بد أن يبدأ ذلك باتخاذ المجلس تدابير لتنفيذ قراراته، بما فيها القرار 2728 (2024)، باستخدام جميع الأدوات المتاحة له، بما يشمل الجزاءات. فبدون مساءلة، تكثف إسرائيل بشكل صارخ حملة الموت والتدمير والإجلاء التي تشنها ضد الشعب الفلسطيني، بدلا من الانصياع لمطالب المجلس وأوامر محكمة العدل الدولية.

وتُعد آثار الهجوم الذي شنته إسرائيل على مستشفى الشفاء تجسيداً صارخاً لهذا الواقع المروّع. فعلى الرغم من التحذيرات من أن مستشفى الشفاء قد تعرض للهجوم مرة أخرى – حيث قام الجنود الإسرائيليون بمحاصرة مباني المستشفى وألحقوا الدمار بها، كما قتلوا وجرحوا الموظفين الطبيين والمرضى والمدنيين المشردين، ونبشوا القبور في ساحة المستشفى، ودهسوا الجثث بالدبابات، واحتجزوا الأطباء والممرضين والموظفين مستخدمين العنف وأخضعوهم للتعذيب، وتركوا المرضى دون رعاية في وضع مروّع تعذر على الكثيرين الخلاص منه – لم يُتخذ أي إجراء لوقف هذا الهجوم الدنيء وحماية المدنيين الفلسطينيين. وسُمِح بحدوث ذلك بالرغم مما تنص عليه المادة 18 من اتفاقية جنيف الرابعة صراحةً ومفاده أنه: "لا يجوز بأي حال الهجوم على المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء النفاس؛ وعلى أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات".

ولقد أُعلن بالأمس أن مستشفى الشفاء، الذي كان يوماً أكبر مركز طبي في غزة، قد توقف عن العمل بشكل دائم بسبب حجم الدمار الهائل الذي ألحقته به قوات الاحتلال الإسرائيلية، والذي خلّف مباني محترقة ومدمرة، مما أدى إلى حرمان المدنيين في شمال غزة من الرعاية الطبية وحرمان جميع سكان غزة من العلاجات التي كان مستشفى الشفاء هو سبيلهم الوحيد للحصول عليها. وأكّد القائم بأعمال مدير مجمع الشفاء الطبي، الدكتور مروان أبو سعدة، قائلا: "هناك تدمير متعمد للقضاء على جميع مظاهر الحياة ونظام

(1) حسبما أشارت إليه المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، فرانشيسكا ألبانيزي، في آخر تقرير قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/55/73): "استخدمت إسرائيل مصطلحات القانون الدولي الإنساني لتبرير استخدامها المنهجي للعنف المميت ضد المدنيين الفلسطينيين كجماعة وتسويغ التدمير الواسع النطاق للبنى التحتية التي لا غنى عنها لاستدامة الحياة. وقد فعلت إسرائيل ذلك من خلال استخدامها بعض مفاهيم القانون الدولي الإنساني مثل الدروع البشرية، والأضرار الجانبية، والمناطق الآمنة، وعمليات الإجلاء، والحماية الطبية، استخداماً فضفاضاً يسمح لها بتجريد هذه المفاهيم من مضمونها المعياري وتقويض غرضها الحمائي والوصول في نهاية المطاف إلى إذابة الفروق بين المدنيين والمقاتلين في سياق الأعمال الإسرائيلية في غزة".

الرعاية الصحية في شمال قطاع غزة، في محافظة غزة ... لم يتبق لنا الآن سوى القليل جدا من قطاع الرعاية الصحية للاضطلاع بهذه المهمة".

وتدمير إسرائيل لمستشفى الشفاء وتعذيبها للمدنيين هناك وارتكابها المذابح في حقهم ليس بـ "الأضرار الجانبية" للحرب. وبالمثل، ليس هناك ما هو "غير مقصود" في قصفها لقافلة المساعدات الإنسانية التابعة لمنظمة "المطبخ المركزي العالمي"، وهو القصف الذي يتبع نمطاً مستمراً من الاستهداف للعاملين في المجال الإنساني – وقد قُتل منهم 196 حتى الآن في غزة – والذي أدى الآن إلى تعليق عمليات إيصال المعونة الإنسانية، بما في ذلك الممر البحري، حيث أصبحت مخاطر التعرض لهجوم إسرائيلي أكبر من أن يتحملها العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

وكنتيجة مباشرة لذلك، سيظل الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيون محرومين من الغذاء والماء والرعاية الطبية ومستلزمات الحياة الأساسية، مما يعجّل بتفشي المجاعة وانتشار حالات الجوع والمرض والموت التي تفتك بالفعل بالسكان المدنيين. ويُسمح بحدوث هذه الفظائع رغم توافر أطنان من الإمدادات الإنسانية على بعد أمتار قليلة على الجانب الآخر من مدينة رفح على الحدود مع مصر ورغم أن الآلاف من موظفي الأونروا لا يزالون على أهبة الاستعداد لتنفيذ مهمتهم الإنسانية.

وكل ما سبق يجري عن قصد. فإسرائيل تعرقل عمدا وصول المساعدات الإنسانية؛ وقد حدّدت مناطق في غزة على أنها "مناطق موت"، وهي تنفذ سياسةً لإطلاق النار بقصد القتل وعمليات استهداف شريرة للمدنيين الفلسطينيين عن طريق الذكاء الاصطناعي؛ كما أنها لم تخفِ خططها لاجتياح رفح وأهدافها المتمثلة في التطهير العرقي لشعبنا. وينبغي ألا ننسى ما صدر عن الحكومة الإسرائيلية ومسؤوليها العسكريين من تصريحات تعد بالحرب والحصار وقيامها وإياهم بالتحريض دون انقطاع ضد الفلسطينيين وتجريدهم من إنسانيتهم، حيث وصفوهم بأنهم "حيوانات بشرية" وتوعدوهم بألا يصلهم "لا كهرباء ولا طعام ولا ماء ولا غاز" وحاصروا شعبا بأكمله، نصفه من الأطفال، وأخذوا عهدا على أنفسهم بأن يحولوا غزة إلى جحيم.

ونحن ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان وجميع الدول، إلى التحرك الآن، على وجه السرعة ومع اتخاذ كل التدابير السياسية والقانونية والاقتصادية الممكنة، من أجل وقف هذا الجحيم، وقف هذه الفظائع، وقف هذه الإبادة الجماعية، وقف هذه النكبة المستمرة التي يعيشها الشعب الفلسطيني. وندعو مناشدين إلى اتخاذ إجراءات فورية لحماية شعبنا ولإنقاذ الأرواح المعرضة للخطر في ظل هذا الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع ونظام الفصل العنصري الذي يجب أن يوضَع له حدٌّ.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 830 رسالة التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل هذه الرسائل المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 15 آذار/مارس 2024 (A/ES-10/986-S/2024/240) سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم